قدم العزاء لأسرة الفقيد الطالب الضابط بكلية علي صباح السالم عبدالله الشمري

الغانم: الاستجوابات حق مشروع لكل نائب وسنتعامل معها وفقا للدستور واللائحة

كتب مصطفى كامل

تقدم رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بالعزاء باسمه وباسم اعضاء مجلس الامة لاسرة الفقيد عبد الله زامل الشمري الطالب الضابط بكلية علي صباح السالم.

واضاف الغانم في تصريح للصحافيين أمس، ان جولة النواب في جامعة الشدادية يوم الخميس الماضي كانت ناجحة لافتا انه من دواعي سرورة ان وجد ونواب الامة شباب الكويت يعملون على قدم وساق في هذا المشروع

واوضح انه من خلال هذه الجولة تم اختصار دورة مستندية كبيرة في تطبيق الدور الرقابي المناط باعضاء مجلس الامة فيما يتعلق بالاسئلة البرلمانية حيث انه خلال دقائق تلقى النواب الزائرين اجابات على العديد من الاسئلة التي استفسروا عنها وشاهدوا العمل عن قرب وتعرفوا على بعض العوائق والمشاكل التي تستحق بعض التشريعات لتفاديها في المشاريع القادمة.

وكشف ان الزيارات الميدانية لنواب الامة مستمرة، مشيرا الى انه يوم الخميس المقبل سوف تكون هناك زيارة لمشروع مستشفى جابر ومشروع طريقي الجهراء

■ لن نسمح للإحباط أن يتسرب لنا وسنواجه جميع العقبات لتحقيق مصلحة الوطن

■ سنعقد لقاء تشاورياً غداً لمناقشة الأولويات والدعوة موجهة لجميع النواب

وجمال عبد الناصر منوها ان تلك الزيارات حققت نجاحا كبيرا والعديد من نواب الامة متحمسون لها ويرغبون فيها.

واوضح الغانم انه سوف يعقد يوم الثلاثاء المقبل بقاعة الاجتماعات في تمام الساعة 12.30 ظهرا لقاء تشاوريا للاعضاء وان الدعوة موجهة لجميع نواب الامة لمناقشة ما هو عنوان دور الانعقاد المقبل والاولوية التي يتم التركيز عليها تمهيدا للتفاهم مع الحكومة ومحاولة اقناعها للتوافق مع المجلس على الاولوية التي يتم الاتفاق عليها.

واكد ان جميع الاعمال التي يتم القيام بها من تحضير مبكر لدور الانعقاد المقبل فهي خاضعة لاعتماد مجلس الامة بعد انعقاده في 29 اكتوبر القادم.

وحول ما يتردد بان هناك شبه اتفاق نيابي على ان تكون القضية الاسكانية هي الابرز في دور الانعقاد المقبل قال الغانم: اشكر العديد من النواب على تواصلهم ودعمهم لي، مشيرا إلى انه يملك غالبية ساحقة في هذا المجلس تركز على الانجاز للمواطن وان الكثير منهم ابدوا الرغبة في ان تكون القضية الاسكانية هي اولوية دور الانعقاد القاد، منوها انه لن يكون صاحب القرار في هذا الشان وانما المجلس وسوف يقرر هذا الامر في اجتماع يوم الثلاثاء القادم.

مرزوق الغانم

وعن خلو الاستبيان من القضية الرياضية وكذلك ما يتردد بان رئيس مجلس الامة وقف كحجر عثرة في وجه اللاعب بدر المطوع، قال الغانم هذا كلام غير صحيح وهو استمرار لمسلسل تعرفونه ولن ارد عليه والاخ بدر المطوع اكد بان المجلس كله وليس الرئيس لم يكن حجر عثرة لافتا انه دائما يشجع ويدعم المواهب الرياضية في الخارج.

واضاف الغانم علينا ان نرجع الى اولويات المواطن حتى تكون اسالتنا وجيهة، منوها ان الاستبيان وردود فعله الممتازة كانت دافعا للرئيس والنواب معا ومعرفة راي المواطن تشكل اهمية كبيرة لدي الغالبية الساحقة من نواب المجلس وتابع سوف نستمر واطمان المواطنين انه لا يمكن لكان من كان ان يحبطنا او يعطلنا ولا تجزعوا ولا تخافوا من اي محاولات لوضع العصا في الدولاب فاخوانكم رئيس واعضاء مجلس الامة على وعي

■ الزيارات الميدانية مستمرة وخطوتنا القادمة ستكون لمشروعات مستشفى جابر وطريقي الجهراء وجمال عبد الناصر

■ أري إصراراً كبيراً من جانب أغلبية الأعضاء لتحقيق الإنجاز والتعاون تحت القبة

لكل ما يحدث من امور وسوف يتم التركيز علي الانجاز والحرص على الامانة.

واوضح ان ما يعانية الجهاز التنفيذي مجموعة من المشاكل وان الزيارات الميدانية للنواب جعلتهم يتعرفون عليها عن قرب واضاف انه هناك تقصير من الجانب الحكومي يقابلة معوقات مثل الدورة المستندية وكيفية توفير العمالة الكافية لانجاز هذه الاعمال والتخلص منها بعد انتهاء العمل.

وقال اننا لم نقوم بزيارة هذه المشاريع لكي نصدر تعليمات او نعطي اوامر وانما نعرف دورنا جيدا ولقد قدمنا طلب الزيارة الي وزير التربية الوزير المختص وبدوره رحب بالزيارة.

وحول التلويح من قبل بعض النواب تقديم استجوابات في دور الانعقاد المقبل قال الغانم من حق النائب ان يمارس دوره الرقابي وفقا لما يراه مؤكدا انه سيتعامل مع اي استجواب او طلب يقدم له وفقا للدستور واللائحة، مشيرا إلى ان هناك نوابا يريدون العمل بشكل جماعي واضعين الانجاز نصب اعينهم، لافتا ان ما ينشر في بعض الصحف او المنتديات هو حق للنواب ان كانت صحيحة وان لم تكن صحيحة فدور الانعقاد قريب.

أكد أنه تم تشكيل فريق عمل لدراسة تعديلات قانون الـ «بي أو تي»

الكندري: اتفقنا مع الحكومة على تعديلات خصخصة «الكويتية»

اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

قال مقرر اللجنة المالية فيصل الكندري: اتفقنا مع الحكومة على تعديلات خصخصة الكويتية كما اقرت في المجلس السابق المبطل. واوضح ان الخلاف تركز حول السهم الذهبي حيث تري الحكومة ان هذا النظام تخلت عنه معظم الدول المتقدمة.

واضاف الكندري: وتم تشكيل فريق عمل من اللجنة و الحكومة لدراسة تعديلات قانون الـ «بي أو تي» وهي ليست تعديلات جوهرية بل إعادة صياغة ليحقق القانون الطموح وسينقل الكويت نقلة نوعية.

بحضور الوزير الحجرف

«التعليمية» ناقشت أوضاع المكاتب الثقافية وشروط قواعد البعثات

اوضح النائب عبد الكريم الكندري ان اللجنة التعليمية عقدت اجتماعها امس بحضور وزير التربية الدكتور نايف الحجرف لمناقشة اوضاع المكاتب الثقافية وشروط قواعد البعثات ومشكلة اعتماد الشهادات الدراسية من الجامعات الاجنبية.

وبين الكندري انه طلب ان يتم تبني منهج جديد وفلسفة جديدة في سياسة عمل المكاتب الثقافية والتي للاسف لاتزال بعضها يعتقد بانه مجرد مراسل بين الوزارة والطالب دون ان يقوم بمهامة الفعلية من عقد بروتوكولات واتفاقيات تسهل قبول الطلبة بالجامعات الخارجية كذلك مطالبة الوزير بضرورة فتح مكاتب ثقافية في الدول التي بها تجمعات طلابية والسماح بتشغيل الطلبة بهذه المكاتب والاستفادة من الكفاءات الطلابية من باب التشغيل الطلاب.

وطالب الكندري الوزير والوكيل بضرورة تبني نظام الدكتوراه في منح التعليم العالي خصوصا وانها توفد الطلبة لدراسة الماجستير وذلك لاستكمال المنظومة الاكاديمية ولفتح فرص امام الطلبة الكويتيين.

واكد علي ضرورة حل مشكلة اعتماد الشهادات الدراسية من الجامعات الاجنبية خصوصا مع اتساع عدد المتضررين منها.

اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ الكندري: طالبنا الوزير بضرورة تبني نظام الدكتوراه وابتعاث الطلبة لدراسة الماجستير لاستكمال المنظومة الأكاديمية

تخدم الجانب الصحي ..وتخفف آلام المواطنين

نواب يستنكرون إلغاء مناقصة المستشفيات الأربعة

العازمي: كيف للحكومة أن تنادي بالتنمية وفي الوقت ذاته تقوم بإلغاء مشروعات تنموية مهمة تخدم الجانب الصحي

حمدان العازمي

■ التميمي: الشارع الكويتي ينتظر هذا الملف بفارغ الصبر خاصة في ظل تهالك المستشفيات وما تعانيه من ضغط وكثافة سكانية

حسين القويعان

■ القويعان: سأستخدم صلاحياتي وأدواتي الدستورية لإجراء تحقيقات في هذا الشأن

كتب مصطفى كامل

اكد النائب حمدان العازمي انه وفقا لما لديه من معلومات فانه قد تم الغاء مناقصة الاربعة مستشفيات مستنكرا تلك الخطوة من قبل الجانب الحكومي.

وقال العازمي في تصريح خاص لـ «الصباح» كيف للحكومة تنادي بالتنمية وفي ذات الوقت تقوم بالغاء مشروعات تنموية هامة تخدم الجانب الصحي وتساعد في حل القضية الصحية.

وتابع: اذا لم تكن هذه المشروعات من اولويات الحكومة فهل اولوياتها تعيين الوكلاء والمسؤولين في غير اماكنهم وكانها تعين الرجل غير المناسب في المكان المناسب.

وكشف العازمي انه لن يسكت على هذه المخالفات بالغاء هذه المستشفيات الاربعة وسوف يتدرج بادواته الدستورية بالمسالة مشيرا انه سوف يتقدم بالاستجواب حتى لو طال سمو رئيس مجلس الوزراء.

ونوه ان من يعمل فانه يدعمه ويشد على يده ومن يقصر يسال سواء كان كبيرا او صغيرا.

ومن جانبه كشف النائب د. حسين القويعان انه سوف يذهب الى ابعد مدى بالتحقيق في موضوع المستشفيات الاربعة مشيرا انه سوف يستخدم كل ادواته الدستورية ضد الوزير المسؤول والذي اعتبره الي الان هو وزير الاشغال مالم يثبت لديه غير ذلك.

وبدوره قال النائب عبد الله التميمي انه في الكويت اغلب المشاريع وبخاصة تلك التي ترسى من خلال اللجنة المركزية للمناقصات الكثير منها وعلى راسها مناقصة الاربعة مستشفيات التي اوعز وزير الاشغال بتعطيلها او تلك المعطلة والمحالة للقضاء فانها تعاني من خلل في لجنة المناقصات المركزية داعيا اياها الي ضرورة ان يكون لديها دراسة واضحة ودقيقة بالنسبة لارساء هذه المشاريع.

واضاف ان الوضع الصحي في البلاد لا يتحمل التعطيل والتاخير بل والالغاء لاسيما وان الشارع الكويتي ينتظر هذا الملف بفارغ من الصبر خاصة في ظل تهالك مستشفيات الكويت وما تعانيه من ضغط وكثافة سكانية عالية جدا مشددا على انه ليس من المنطقي الغاء مشروع الاربعة مستشفيات داعيا وزير الاشغال الي ضرورة ايضاح ما لديه من اسباب للتعطيل او الالغاء.

وتساءل التميمي الى متى تواجه الغب مشاريع الكويت الفشل وخير دليل على ذلك ستاد جابر واليوم مناقصة الاربعة مستشفيات التي تم الغاؤها؟.

عزى أهالي الطفلين الغريقين ووجه سؤالا للشمالي حول الواقعة

العمير: ما الأسباب وراء عدم وضع لوحات تمنع الاقتراب من موقع بركة مياه الوفرة؟

تقدم رئيس لجنة المرافق العامة النائب د.علي العمير ببالغ العزاء إلى اهالي الطفلين اللذين ماتا غرقا ببركة المياة الموجودة على طريق الوفرة الكيلو 18 واستغرب من وجود مثل هذا المكان من غير حواجز أو سياج يمنع الاقتراب منها وما يعد مخالفا للقواعد واللوائح المتعلقة بالأمن واللوائح من وجود الجواخير بالقرب من المواقع النفطية وقام النائب د. علي العمير بتوجيه سؤال لوزير النفط التالي نصه:

لايخفى عليكم الحادثة التي ادت إلى وفاة طفلين في مقتبل العمر في منطقة الوفرة الكيلو 18 في بركة مياة بجوار حقل نفطي وعدم خضوع هذا المكان لحراسة امنية او سياج يمنع الإقتراب منه إضافة إلى وجود بعض الجواخير بجوار هذه المناطق وإذا كانت هذه المنطقة ضمن الأراضي المخصصة من الدولة للقطاع النفطي يرجى موافاتنا بالتالي:

1 - ما هي الإجراءات الأمنية التي يتم إتخاذها في هذه المواقع؟

2 - ما هو السبب وراء عدم إحاطة هذه المنطقة بسياج أو سور؟

3 -ماهو السبب وراء عدم وضع لوحات تمنع الاقتراب من مثل هذه المواقع؟

4 - ما الجهة التي يقع تحت مسؤوليتها وجود هذه البركة؟

5 -هل تم فتح تحقيق بالحادثة للوقوف على أسبابها ومحاسبة المتسببين بها؟

علي العمير

■ وجود المكان من غير حواجز غريب ويخالف جميع القوانين واللوائح المعروفة